

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٠/١٣٧٦

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نسيم نصر اوي

وعضوية القضاة السادة

محمد سعيد الشريدة ، قاسم المومني ، غريب الخطايبه ، ماجد الغباري

المميز ز :-

وكيله المحامي

المميز ز ضده :-

الحق العام

بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٠/٢٥٥) تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٩
والقاضي (بتجريم المتهم
أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة [٢٩٤]
عقوبات وتجريمه بجناية هتك العرض بحدود المادة [١/٢٩٨] عقوبات مكررة (٤٨٠)
مرة .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة [٢٩٤] عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم عن كل جنائية من الجنائيتين المسندتين له وعملاً بالمادة [١/٢٩٨] عقوبات وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل جنائية من الجنائيات المسندة له وعملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه نفقات المحاكمة) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. جانبت محكمة الجنائيات الكبرى الصواب بأخذها باعتراف المميز أمام الشرطة أو المدعي العام إذ أن الاعتراف ليس حجة بحد ذاته حيث تناقض اعترافه مع البيئة الفنية التي قدمتها النيابة العامة ومع أقوال شهود الدفاع .
٢. جانبت المحكمة الصواب بالأخذ باعتراف المميز في مراحل التحقيق إذ أن الاعتراف الذي يقصد به هو الاعتراف الصادر والصحيح والمقنع والمطابق للحقيقة والواقع بعد صدوره عن إرادة واعية .
٣. إن اعتراف المميز يتناقض مع أقوال المشتكية ويتناقض مع تقرير الطبيب الشرعي .
٤. لقد ثبت من خلال البيانات وما ورد بإفادة المميز وبينته الدفاعية أن اعترافه واعتراف المجني عليها من أجل أن يضعها أجليهما تحت الأمر الواقع والموافقة على زواجهما .
٥. تناقض أقوال المشتكية في مراحل التحقيق والمحاكمة مما يتعين استبعادها .

٦. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإغفالها مناقشة البيئة الدفاعية المتمثلة بشهادة الشهود .

٧. جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية .

لهذه الأسباب التمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية ذات الرقم أعلاه إلى محكمة التمييز ذلك أن القرار مميز بحكم القانون عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وحيث أن الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت :-

المتهم:

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جرمي :-

١. جنائية موافقة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها طبقاً لأحكام المادة [٢٩٤] عقوبات مكررة مرتين .

٢. جناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة [١/٢٩٨] عقوبات مكررة [٤٨٠] مرة.

على أساس الوقائع التالية والتي وردت في إسناد النيابة والمتمثلة فيما يلي :-

أنه وقبل حوالي أربع سنوات تعرف المتهم على المجني عليها (مواليد ١٩٩٣/٢/٤) أثناء زيارتها وعودتها من المدرسة . وكان يقوم بإيصالها يومياً إلى المدرسة . وأثناء وجودهما بسيارته كان المتهم يقوم بتقبيل المجني عليها على وجهها وفمها ويقوم بحضنها وضمها إليه . ويلتصق جسمه بجسمها من الأمام ، ويحسس كذلك على جسمها ، وكرر تلك الأفعال معها بحدود ٤٨٠ مرة قبل أن تتم الخامسة عشرة من عمرها ، وقبل حوالي خمسة أشهر من تاريخ هذه الشكوى وبعد أن بلغت المجني عليها الخامسة عشرة من عمرها قام المتهم بأخذها إلى منطقة خالية ، وهناك وعلى الكرسي الخلفي بسيارته قام بتشليحها ملابسها وشلح هو الآخر ملابسه وأنامها على ظهرها ونام فوقها ، وأدخل قضيبه المنتصب في فرجها إلى أن استمنى . وكانت تلك الأفعال برضاها ، وبعد هذه الواقعة كرر المتهم أفعاله السابقة مع المجني عليها وبرضاها . وأدخل قضيبه المنتصب في فرجها ، واحتصلت المجني عليها على تقرير طبي ، حيث تبين أن غشاء بكارتها من النوع الهلالي وفتحته واسعة وهو سليم من التمزقات ويسمح بإيلاج قضيب منتصب ذكر بالغ دون أن يتمزق .

وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة . وألقي القبض على المتهم واعترف بأفعاله السابقة مع المجني عليها ، وتم اخذ عينة دم من المجني عليها والمتهم وعينة من نسيج خلاصة الجنين وبعد إجراء الفحص تبين أن المتهم معاذ هو أب بيولوجي للجنين .

ولدى محكمة الجنايات الكبرى سجلت قضية بهذا الموضوع بالرقم (٢٠١٠/٢٥٥) وبعد السير بإجراءات التقاضي بهذه القضية من قبل المحكمة المذكورة أصدرت قرارها المميز والمتضمن أنه :-

وبتطبيق القانون على واقعات هذه الدعوى تجد المحكمة ما يلي :-

١. من حيث قيام المتهم بتقبيل المجني عليها وضمها إليه والتصاق جسمه من الإمام بجسمها من الإمام والتحسيس على جسمها وتم ذلك دون عنف عندما

كانت المجني عليها لم يتجاوز عمرها خمسة عشر عاماً وتكررت ذات الأفعال [٤٨٠] مرة فإن هذه الأفعال قد استطلت إلى عورة المجني عليها وخذشت عاطفة الحياء العرضي لديها وبذلك فإنها تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض بحدود المادة [١/٢٩٨] عقوبات مكررة [٤٨٠] مرة ويتعين تجريمه بهذه الجنايات .

٢. أما من حيث قيام المتهم بمجامعة المجني عليها مجامعة الأزواج بحيث أدخل قضيبه المنتصب في فرجها حتى يستمني وكرر ذلك مرتين بعد أن أكملت المجني عليها الخامسة عشرة من عمرها وحيث أن هذه الأفعال تمت دون إكراه فإن أفعال المتهم هذه تشكل سائر أركان وعناصر جنائية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وفقاً لأحكام المادة [٢٩٤] عقوبات مكررة مرتين ويتعين تجريمه بهما .

وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :-

١. عملاً بالمادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهم بجناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة [٢٩٤] عقوبات مكرره مرتين .
٢. عملاً بالمادة [٢٣٦] من قانون أصول المحاكمات تقرر المحكمة تجريم المتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة [١/٢٩٨] عقوبات مكررة (٤٨٠) مرة .

العقوبات

١. وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-
عملاً بالمادة [٢٩٤] عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم /
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم
عن كل جنائية من الجنائيتين المسندتين له .

٢. عملاً بالمادة [١/٢٩٨] عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم /
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل
جناية من الجنايات المسندة له .

٣. عملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم
وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والنفقات
محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه نفقات المحاكمة .

لم يقبل المحكوم عليه بهذا القرار فطعن به تمييزاً وللأسباب الواردة في لائحة
التمييز ، كما تم توديع هذه القضية إلى محكمتنا بطلب من نائب عام محكمة الجنايات
الكبرى وذلك عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً بتأييد
القرار المميز .

وعن الأسباب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من أسباب التمييز المقدم
من المحكوم عليه والذي ينعي فيه المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بالأخذ
باعتراف المتهم الذي أدلى به في مراحل هذه الدعوى .

وفي ذلك نجد أن اعتراف المتهم سواء أكان أمام الشرطة أو أمام المدعي العام فإنه
أدلى به بطوعه واختياره وبدون أي إكراه وأن اعتراف المتهم أمام المدعي العام هو
اعتراف قضائي وجاء منسجماً مع البيانات المقدمة بهذه القضية ويصلح لبناء حكم قضائي
سليم عليه وخاصة وأنه ثبت من خلال البيئة المقدمة ومن ضمنها تقرير الطبيب الشرعي
وتقرير المختبر الجنائي أن المتهم هو الأب البيولوجي للجنين الذي أنجبته المجني عليها أما
ما يدعيه المميز من أن هنالك تناقضاً بين ما ورد بإفادته وما ورد في البيانات المقدمة ومن
ضمنها شهادة المجني عليها نجد أنه لا يوجد أي تناقض جوهري يؤثر على صحة اعتراف
المتهم المذكور وخاصة وأن علاقته مع المجني عليها قد استمرت مدة طويلة وتخللها وقائع
كثيرة وأن عدم ذكر أو نسيان بعض الوقائع نتيجة لذلك لا يؤثر على البيئة المقدمة بهذه
القضية ومن ضمنها اعتراف المتهم وشهادة المجني عليها وبالتالي فإن ما ورد بهذه
الأسباب لا يرد على القرار المميز مما يتعين عليه ردها .

وعن السبب السادس والذي ينعى فيه المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بعدم مناقشة البيئة الدفاعية وفي ذلك نجد أن محكمة الدرجة الأولى قد تعرضت في قرارها المميز للبيئة الدفاعية المقدمة من المميز بالإضافة إلى أننا نجد أنه لم يرد في هذه البيئة ما ينفي التهمة عن المميز بل بالعكس نجد أنه ورد في هذه البيئة المقدمة ما يؤكد علاقة المتهم مع المجني عليها وبالتالي فإن ما ورد بهذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتعين عليه رده .

وعن السبب السابع والذي ينعى فيه المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية بحقه فإننا نجد أنه لا يوجد في ظروف هذه القضية ما يبرر الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية بحق المميز وبالتالي فإن ما ورد بهذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتعين عليه رده .

أما بالنسبة لما ورد بطلب نائب عام محكمة الجنايات الكبرى والصادر بموجب أحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإننا نجد أنه بالإضافة لما ورد بردنا على أسباب تمييز المتهم فإننا نجد أن القرار المميز جاء مستوفياً لكافة شرائطه القانونية وأن النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت موافقة للأصول والقانون وأن قرارها يخلو من أي عيب أو خطأ في تطبيق القانون مما يتعين عليه تأييده .

لهذا وبالاستناد لما تقدم نقرر رد التمييز المقدم من المتهم وتأييد القرار المميز وإعادة القضية إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١/٢/١٧م.

عضو _____ و _____ القاضي المترأس

عضو _____ و _____

رئيس الديوان

دقيق

ع . غ